منحه إمبراطور اليابان لسمو الشيخ ناصر المحمد.. وأنشئ عام 1875 ويُمنح لغير اليابانيين منذ 1981

«الوشاح الأكبر للشمس المشرقة» أول وسام وطني ياباني

■ الوسام يُمنَح لمن قاموا بإنجازات بارزة في العلاقات الدولية ونشر الثقافة اليابانية

■ أنشئ بمرسوم من مجلس الدولة الياباني ويجوز منحه بعد وفاة الممنوح له وينقسم إلى 8 طبقات

إمبراطور اليابان ناروهيتو يقلّد سمو الشيخ ناصر المحمد «الوشاح الأكبر للشمس المشرقة»

(كونا): يعد «الوشاح الأكبر لوسام الشمس المشرقة» الذي قلده الإمبراطور ناروهيتو إمبراطور اليابان لسمو الشيخ ناصر المحمد في احتفال رسمي أقيم بقاعة ماتسو ـ ذو ـ ما (قاعة الدولة) بالقصر الإمبراطوري في العاصمة اليابانية طوكيو صباح الثلاثاء أول وسام وطني تمنحه الحكومة اليابانية.

ووسام (الشمس المشرقة) الياباني أنشأه الإمبراطور ميجي سنة 1875 ليكون بذلك أول وسام وطني تمنحه الحكومة اليابانية، وقد أنشئ الوسام في 10 أبريل من ذلك العام بموجب مرسوم من مجلس الدولة الياباني.

وتمثل شارة الوسام أشعة تنبعث من الشمس المشرقة التي ترمز إلى اليابان. ويمنح الوسام لمن قاموا بإنجازات بارزة في العلاقات الدولية ونشر الثقافة اليابانية ومساهمات ساعدت في تقدم مجالاتهم أو إحداث تطويرات في مجال الرخاء الاجتماعي والمهني أو في مجال المحافظة على البيئة.

وقد بدأ منح النسخة الحديثة من وسام الشمس المشرقة لغير اليابانيين منذ سنة 1981 رغم أن العديد من الأجانب كانوا قد حصلوا عليه قبل الحرب العالمية الثانية، كما بدأ منحه للنساء منذ سنة 2003، حيث كانت النساء قبل سنة 2003 يحصلن على «وسام التاج الثمين».

ويدار وسام الشمس المشرقة بواسطة مكتب الأوسمة التابع لمكتب رئيس الوزراء، ويمنح باسم الإمبراطور ويجوز منحه بعد وفاة الممنوح له وينقسم الوسام إلى 8 طبقات أعلاها طبقة «الوشاح الأكبر لوسام الشمس المشرقة».

وقد منحت هذه الطبقة من الوسام للعديد من الشخصيات البارزة على مستوى العالم ممن لهم دور مؤثر في تعزيز العلاقات الدولية من بينهم نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأسبق ديك تشيني ورئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمد ورئيس وزراء البرتغال الأسبق الأمين العام الحالي للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش ورئيس الوزراء الأسترالي الأسبق أنتوني جون أبوت ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق السير جون ميجور.

كما منح إلى رئيس وزراء أستراليا الأسبق بوب هوك ورئيس وزراء أستراليا الأسبق جوليا جيلارد ورئيس وزراء سنغافورة السابق لي هسين لونغ ورئيس وزراء نيوزيلندا الأسبق هيلين كلارك ورئيس وزراء أستراليا الأسبق جون هوارد ورئيس وزراء أستراليا الأسبق جون مالكوم فريزر ورئيس وزراء سنغافورة الأسبق لي كوان يو ووزير الخارجية الأميركي الأسبق كوندوليزا رايس ووزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد ورئيس مجلس النواب الأميركي السابقة نانسي بيلوسي.

خلال انطلاق فعاليات مؤتمر الكويت السابع للرعاية الصحية الأولية

العوضي: 118 مركزاً للرعاية الصحية الأولية يعمل بها 1887 طبيباً في مختلف التخصصات

الضبيب: قفزات نوعية للتوسع في الخدمات والعيادات التخصصية بالرعاية الصحية الأولية

عبدالكريم العبدالله

وزير الصحة د.أحمد العوضي خلال افتتاح مؤتمر الكويت السابع للرعاية الصحية الأولية بحضور الوكيل المساعد لشؤون الرعاية الصحية د.نادية جمعة ومدير إدارة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة د.دينا الضبيب (ريليشكومار)

افتتح وزير الصحة د.أحمد العوضي مؤتمر الكويت السابع للرعاية الصحية الأولية تحت شعار «الرعاية للجميع.. نهج موحد للرعاية الصحية الأولية» ويستمر 3 أيام بمشاركة عدد من المختصين والخبراء من داخل الكويت وخارجها.

وأكد وزير الصحة د.أحمد العوضي أن تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في الكويت يمثل ركيزة أساسية للنهضة الصحية والتنمية المستدامة في وقت تواصل الوزارة جهودها لتوسيع شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية باعتبارها حجر الأساس للنظام الصحي.

وقال الوزير العوضي إن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في البلاد بلغ حاليا 118 مركزا صحيا، مؤكدا حرص الوزارة على مواصلة التوسع في إنشاء المراكز الحديثة خصوصا في المناطق السكنية الجديدة بمحافظات الجهراء والأحمدي والفروانية لتلبية احتياجات الزيادة السكانية وضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

وأضاف أن 3 مراكز صحية تخضع حاليا لعمليات إعادة تأهيل وبناء شاملة، فيما يجري العمل على افتتاح 3 مراكز جديدة قريبا، هي: مركز جابر الأحمد الصحي (قطعة 4) ومركز غرب عبدالله المبارك الصحي (قطعة 6) ومركز كبد الصحي، إضافة إلى عدد من المراكز الأخرى قيد الإنشاء والتجهيز.

وأوضح أن ضمان الاستجابة السريعة والفعالة للحالات الطارئة يمثل أولوية قصوى لدى الوزارة، مبينا أنه تم تجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بأقسام طوارئ حديثة تعمل وفق أحدث المعايير والبروتوكولات الطبية العالمية، ومن أبرزها مركز (صباح الأحمد C) ومركز (المطلاع N10) اللذان تم تزويدهما بأجهزة أشعة مقطعية لتغطية أوسع وأسرع للمناطق السكنية.

وأشار إلى أن عدد الأطباء العاملين في مراكز الرعاية الصحية الأولية بلغ 1887 طبيبا من مختلف التخصصات، إلى جانب أكثر من سبعة آلاف من الكوادر التمريضية والفنية والصيدلانية وأخصائيي المختبرات الذين يشكلون منظومة متكاملة لتقديم الخدمات الصحية.

وذكر الوزير العوضي أن مراكز الرعاية الصحية الأولية سجلت خلال هذا العام أكثر من 16 مليون زيارة ما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها المواطنون والمقيمون للمنظومة الصحية في البلاد، مؤكدا أن هذا الإنجاز ثمرة الجهود المخلصة التي تبذلها الكوادر الطبية والفنية والإدارية في سبيل تقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية.

بدورها، أكدت مدير إدارة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة د.دينا الضبيب أن الرعاية الصحية الأولية تمثل خط الدفاع الأول عن صحة الفرد والمجتمع، مشيرة إلى أن وزارة الصحة ماضية في ترسيخ مفهوم الرعاية الصحية الشاملة والمستدامة، وفق أعلى المعايير العالمية، وبما يعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في الكويت.

وقالت في كلمتها إن السنوات الأخيرة شهدت قفزات نوعية في التوسع بالخدمات والعيادات التخصصية، حيث ارتفع عدد عيادات الأمراض المزمنة إلى 133 عيادة، وعيادات الصحة النفسية إلى 74 عيادة، مع تقديم أكثر من 30 ألف خدمة منذ عام 2022.

ولفتت إلى تضاعف عدد عيادات السكر إلى 215 عيادة، ودعم خدمات فحص قاع العين بـ 68 عيادة مزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب 95 عيادة للقدم السكري، و100 عيادة للطفل السليم واليافعين، و64 عيادة لكبار السن، إضافة إلى 78 عيادة لهشاشة العظام و25 لعلاج السمنة و67 عيادة تغذية و36 عيادة للإقلاع عن التدخين.

وأشارت إلى أن هذه التوسعات لم تكن لتتحقق لولا الاستثمار في الكوادر الطبية، مبينة أن إجمالي عدد أطباء الرعاية الأولية بلغ 1887 طبيبا، مؤكدة أن نسبة الأطباء الحاصلين على شهادات تخصصية تتجاوز 60٪ من إجمالي الكوادر، لافتة إلى تطلع الوزارة لتخريج نحو 900 طبيب عائلة بحلول عام 2030، ليتجاوز أطباء العائلة 75٪ من إجمالي الأطباء العاملين في الرعاية الأولية بحلول هذه الفترة. وأعربت عن فخرها بأن الكويت أصبحت أول دولة في الشرق الأوسط يحصل فيها برنامج البورد الكويتي لطب العائلة على الاعتراف الأكاديمي والتدريبي من الكلية الملكية البريطانية للممارسين العامين، مع اعتماد 60 مركزا صحيا كمراكز تدريب معتمدة.

ولفتت إلى اعتماد 77 سياسة عمل شاملة تغطي مختلف جوانب خدمات الرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى 30 سياسة قيد الدراسة، وذلك لضمان جودة الخدمات وسلامة المرضى وتوحيد الإجراءات في جميع المراكز.

مثّل سمو رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاح القمة الدولية لآفاق الذكاء الاصطناعي 2025

الجلال: الكويت ملتزمة بالاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتعزيز التعاون الدولي لبناء مستقبل متطور

وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال يلقي كلمته الافتتاحية

كونا: أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال أمس الأربعاء التزام الكويت بالمشاركة الفاعلة في صياغة السياسات والمعايير الدولية التي تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وتعزز التعاون بين الأمم لبناء مستقبل أكثر استقرارا وعدلا وتطورا.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير الجلال ممثلا عن سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاح القمة الدولية لآفاق الذكاء الاصطناعي 2025 التي تنظمها الجامعة العربية المفتوحة في الكويت تحت شعار «تشكيل مستقبل الاستدامة والتعليم والابتكارات الذكية» وتستمر يومين.

وقال الوزير الجلال إن الذكاء الاصطناعي أصبح اليوم لغة العالم الجديد وأداة تصوغ علاقة الإنسان بالعلم والعمل والحياة، مشيرا إلى أنه يفتح آفاقا رحبة لتحسين التعليم وتطوير الرعاية الصحية وحماية البيئة وتعزيز الاقتصاد.

وذكر الوزير الجلال أن رؤية القيادة الرشيدة ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد تؤكد دوما أهمية تبني مسارات العلم والتقنية الحديثة وتعزيز استثمارها لخدمة الإنسان والتنمية.

وبين أن الفرص العظيمة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي تستوجب في المقابل التزاما بالحوكمة والقيم الأخلاقية لضمان أن تبقى التقنية في خدمة الإنسان وتقدمه لا على حساب قيمه وإنسانيته.

وأضاف أن دعم الكويت لهذه القمة نابع من إيمانها العميق بأن الاستثمار في العقول أعظم استثمار يمكن أن تقدمه الأمم لنفسها وأن تمكين الشباب من أدوات الذكاء الاصطناعي يمثل حجر الزاوية في بناء المستقبل.

ولفت الوزير الجلال إلى أن التنمية الحقيقية لا تقوم إلا على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في منظومة تتكامل فيها الأدوار وتتضافر فيها الجهود لتكوين بيئة محفزة للابتكار والإنتاج المعرفي.

وأعرب في ختام كلمته عن الشكر الجزيل للجامعة العربية المفتوحة على استضافتها وتنظيمها المتميز لهذا الحدث ولجميع الخبراء والمفكرين والمشاركين من مختلف الدول الذين يثرون القمة بعلمهم وتجاربهم، مرحبا بهم في الكويت، راجيا من الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير الأوطان والشعوب وأن تكلل أعمال القمة بالنجاح والتوفيق.

مهلة 3 أشهر لتوفيق أوضاع أنشطة الصيد والزراعة والرعي بشأن تحويل أجور العمال

«القوى العاملة»: آلية جديدة لتنظيم ساعات عمل العاملين في المدارس الخاصة بواقع 7 ساعات فعلية

■ تمكين أصحاب الأنشطة من استيفاء متطلبات النظام البنكي الخاص بتحويل الأجور بالتنسيق مع البنوك

■ تحقيق التوازن بين الالتزام بالضوابط القانونية وضمان جودة التعليم واستقراره

كونا: أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أمس الأربعاء اعتماد آلية جديدة لتنظيم ساعات عمل العاملين في المدارس الخاصة بواقع سبع ساعات عمل فعلية يوميا بهدف تطوير بيئة العمل في القطاع التعليمي الخاص وضمان استقرار العملية التعليمية.

وقالت الهيئة في بيان صحافي إن الآلية الجديدة التي أقترحها الاتحاد الكويتي للمدارس الخاصة ووافق عليها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف جاءت بعد دراسة شاملة أجرتها الإدارات المختصة تناولت طبيعة العمل في المؤسسات التربوية التي تختلف عن القطاعات الأخرى نظرا إلى خصوصية النظام المدرسي الذي يتطلب حضورا دائما للهيئتين التعليمية والإدارية طوال اليوم الدراسي لضمان استمرارية العملية التعليمية وتنظيمها.

وأضافت أن القرار يستند إلى المادة 65 من قانون العمل التي تحدد ساعات العمل اليومية مع التأكيد على ألا تقل ساعات العمل عن الحد الأدنى المقرر قانونا، موضحة أنه سيتم اعتماد نظام عمل بواقع سبع ساعات متصلة يوميا دون فترة راحة استنادا إلى المادة 65 فقرة (ب) من قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 التي تجيز هذا التنظيم لأسباب فنية أو تنظيمية.

وذكرت أن توجيهات الشيخ فهد اليوسف تأتي انسجاما مع خصوصية العمل التربوي وحرصا على تحقيق التوازن بين الالتزام بالضوابط القانونية من جهة وضمان جودة التعليم واستقراره من جهة أخرى.

وأكدت هيئة القوى العاملة أن تطبيق الآلية الجديدة يمثل خطوة نحو تعزيز كفاءة الأداء داخل المدارس الخاصة وتوفير بيئة عمل مرنة ومنظمة تكفل حقوق العاملين وتدعم جودة التعليم في القطاع الأهلي.

كما أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أصدر توجيهات بمنح مهلة انتقالية مدتها ثلاثة أشهر لأصحاب أنشطة الصيد والزراعة والرعي لتوفيق أوضاعهم بشأن تحويل أجور العمالة لديهم عبر القنوات المصرفية الرسمية تنتهي بنهاية شهر يناير 2026.

وقالت الهيئة في بيان صحافي إن هذا الإجراء «يأتي انطلاقا من حرص القيادة على دعم استقرار سوق العمل وتطبيق أحكام قانون العمل والقرارات المنظمة له»، موضحة أن المهلة تهدف إلى تمكين أصحاب الأنشطة المشار إليها من استيفاء متطلبات النظام البنكي الخاص بتحويل الأجور بالتنسيق مع البنوك المحلية.

وأضافت أن الخطوة تأتي أيضا استنادا إلى أحكام المادة 57 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي التي تلزم أصحاب العمل بتحويل أجور العمالة إلى المؤسسات المالية المعتمدة.

وأكدت أن منح المهلة يهدف كذلك إلى ضمان توافق أوضاع العمالة مع نظام مراقبة تحويل الأجور المعتمد لديها تمهيدا لتطبيق الأنظمة الكاملة لنظام التحويل البنكي في مختلف القطاعات المشمولة بما يعزز الشفافية ويكفل حماية حقوق العمالة ويسهم في ترسيخ الانضباط في سوق العمل الكويتي.

وأشارت هيئة القوى العاملة إلى أنها تراعي التحديات الفنية التي تواجه بعض الأنشطة في استيفاء المتطلبات البنكية مما استدعى منح فترة مناسبة لاستكمال فتح الحسابات البنكية للعاملين.

المدة المقررة لتجريم امتناع الموظف العام عن التنفيذ من تاريخ إعلان الإنذار

3 أشهر المدة القانونية لتنفيذ الأحكام القضائية

■ المهلة كافية وتتيح للجهات المعنية القيام بالإجراءات الواجبة لإنفاذ ما قضت به المحاكم

■ الامتناع عن التنفيذ أو التراخي فيه بعد المدة المحددة يعد فعلاً مؤثماً جزائياً تترتب عليه المساءلة

أصدرت النيابة العامة بيانا بشأن تعديل المدة المقررة لتجريم امتناع الموظف العام عن تنفيذ الأحكام، لتصبح بذلك 3 أشهر من تاريخ إعلان الإنذار بالتنفيذ.

وجاء في البيان أنه انطلاقا من رسالة النيابة العامة السامية في تطبيق القوانين الجزائية وتنفيذ الأحكام، تؤكد النيابة العامة أنه عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم 87 لسنة 2025 بتعديل المادة (58 مكررا) من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، فقد أصبحت المدة القانونية المقررة لتنفيذ الأحكام القضائية هي ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان ألإندار بالتنفيذ، وهي مهلة كافية تتيح للجهات المعنية القيام بالإجراءات الواجبة لإنفاذ ما قضت به المحاكم الموقرة.

وأضاف البيان «وإذ تعرب النيابة العامة عن ثقتها الكاملة في حرص الجهات والمؤسسات والأفراد على احترام أحكام القضاء وتنفيذها في مواعيدها، فإنه تذكر في الوقت ذاته بأن الامتناع عن التنفيذ أو التراخي فيه بعد انقضاء المدة المحددة قانونا يعد فعلا مؤثما جزائيا تترتب عليه المساءلة المقررة في القانون، حماية لحجية الأحكام القضائية، وصونا لحقوق المتقاضين». وأكدت النيابة العامة في بيانها أنه ـ وفاء لواجبها الدستوري ـ ستتخذ ما يلزم من إجراءات المساءلة بحق كل من يثبت امتناعه أو تقاعسه عمدا عن تنفيذ الأحكام النهائية بعد مضي المدة القانونية.

ودعت النيابة العامة الكافة إلى الالتزام الحقيقي والمسؤول بتنفيذ الأحكام ومتابعة إجراءاتها ضمن المدة المقررة، انطلاقا من مبدأ يتأسس على أن تنفيذ الأحكام ليس منة، بل إنه واجب أصيل تفرضه سيادة القانون ويعكس شرف الالتزام بالدستور واستقلال القضاء الذي هو حصن الحقوق وموئل العدالة.